

والفلك والترك والانتفاخ ولا شك ان مثل هذا دليل على ان اجزاء سبق  
والعدم ولو فرض ضرورة ان لم يستعمل عليه لعدم الابطال مثل هذه الامور ولا  
غير عليه الا منتهى والعدم من جهة ركبها العزج على بصرفه فاذا اريدت  
ان تاتي في قياس مستنتج من نظر كية العالم على هذا الوجه للتوصل به الى يقين  
خدمته فثبت هكذا العالم ما سره من عيشه لذاته جاز عليه لعدم  
**وكل ما ر عليه لعدم عليه** متعلق ببسبب فظما بسبب على ان يستنتج  
المتنوعا على الفهم اما بيان النصري فلا نسبرنا العام سبرنا ما فخرنا  
غير خارج عن الماهية والاعراض والكل حادث فلو لم يزلها لعدم اما الاعراض فبعضها  
جاز عليه لعدم بالمتنوعا كظهور الحركة في المسكون والصور بعد الظل  
وانسواد بعد البياض وبعضها جاز عليه ذلك بال دليل كما في صفة اذ  
الطوارب اعني المطر وغيره فاما لو كانت في مرتبة لمطرها عليهم لعدم فانها  
بنا في عدم الا الفهم ان كان واجبا لذاته فظاهرا عدم فلو لم يزل لعدم وان لم يكن  
واجبا لذاته وجب استناده الى الواجب لذاته بطريق الاجابة ضرورة ان الصادر  
عن الشيء بالعدم والاختيار يكون حادثا لوجوبه مستند بالاختيار والمشتد  
الى موجب المتعزم فعدم الاستناده يختلف العلوق عن العلة الناشئة وايضا عدم  
ان اثر الموشح المختار لا يكون الا حادثا مسبوقا بالعدم لان الفهم انما يتوجه  
الى تحصيل ما ليس بجاصل وهذا متعلق عليهم بين المتلاسمين والمنكبين والتمزاج  
شبه كالمرة واذ المتعزم المتعزم الفهم الى الفاعل المختار فثبت عدمه امتنع  
عدمه لانما واجب لذاته والمتنوع عدمه مظهر واسم كمن مستند الى الواجب  
بطريق الاجابة اما بلا واسطة كعمود الاول او بواسطة فتمت كقول  
الثاني والثالث لما سبب في من امتنع التمسك والابا كما كان يتبع عدمه  
لان لما كان من متعزما لذاته الواجب ولو لم يزل وسطا وبقدر وسطا لم  
من اسكان عدمه اسكان الواجب وهو مما قد قيل لا يجوز ان يتوقف  
عدمه عن موجب على شرط حادث فثبت ان عدمه جاز يكون حادثا والكلام  
في الفهم ان قيل فالفهم اذا امتنع عدمه كان واجبا لا يمكن ان لا امتنع  
عدمه الشيء لا ياتي في الماهية التي هو ان لا يكون ذلك لذاته بل في تمام علة  
العوية فعدمه الماهية الواجب فاعلم بالاختيار لا موحيا بالذات بل من يتولد  
من معلوماته فربما امتنع لعدمه وانما ذلك على ارضي الفلاس من قارة قيل  
صفاته الواجب عدمه مودودا فربما يمتنع امتناده اليه بطريق  
الاختيار ويتبين الاجابة فلهذا علة الاحتياج الى الموشح في المودود  
لا الامكان فثبت ان الواجب وان كانت مستنفة الى ذاته لا تكون اذ لا  
واما امتنع عدمه كونه من لوازم الة الة ولو سلم فاما انما يترد انما  
يكونان بين المتعزمن ولا يتغير بها وهذا وما ياتي لهما من بادة بيان في

مباحث

كل فلهذا كان ما سبق وكلما يشاء  
عن كواكب في

مباحث الصناعات واما الاعيان فلا يمتنع ان لا يتخلو عن الحوادث فلو كانت اما الكبر  
فخطاهن واما بيان النصري فلو جيب احداهما ان الاجسام لا تتخلو عن الاعراض  
كما ثبتت والاعراض كلها حادثا لذاتها فثبتت فثبتت كما ثبتت فثبتت  
ان الفهم ياتي في لعدمه ولا شك ان الازلية تستلزم الابدية فلو لم يكن للارزاق باطل  
لما ثبتت هذه ثامن اوله امتناع بناء الاعراض على الاطلاق فثبتت ان الاجسام  
لا يتخلو عن الحركة والمسكون لان الجسم لا يتخلو عن الكون في الجبر وكل كونه في الجبر  
اما كونه وسكون لان ذلك الكون ان كان مسبوقا فلو لم يكن في غير ذلك الجبر فهو  
حركته والاهو مسكون اذ لا معنى للحركة والمسكون سوى هذا بناء على  
الركن كونه اوله سلطان ثابته والمسكون كون ثابته في سائر اوله في كونه في الحركة  
والمسكون حادثا اما الحركة فلو جيب احداهما ان مقتضى المسبو فثبت  
ما لم يكن كونهما تغييرا من حاله في حاله فلو لم يزل في هذا سبب في زمانه حيث  
لم يجاب فيه المسا بين المسبوقة والمسبوقة بالغير سببا في سببها مسبوقة بالعدم  
لان معنى عدمه بما معنى السابق المسبوقة الابدية السابق والارزاق المسبوقة  
والمسبوقة فثبتت بالعدم وهو معنى الحدوثا وهذا ثابتهما ان الحركة في بعض  
الارزاق فظها كونهما ثابتهما وثبتهما على الثبات والارزاق اعني طريبات  
العدمه ثابتهما في الفهم لان ما ثبتت عدمه امتنع عدمه فاما عدمه امتنع  
عدمه واما المسكون فلان وجوده جاز في الارزاق ولا يمتنع في الفهم  
كذلك لما سبرنا ثابتهما بالوجود لان عدمه الحادث فثبتت في قوله الميت  
الوجود اذ دليل امتناع عدم الفهم وهو انما واجب واستند اليه  
بطريق الاجابة انما قارب الوجود في اسكون المسكون وجودا فلان  
من الاكوان واما كونه جاز في الارزاق فلان كل جسم قابل للحركة اما اوله  
فعدمه متعلق الحضم في ذلك واما ثابتهما فلان الاجسام ثابتهما يتغير في كل  
سببها باجود على الاخر فاحترق في الحركة على بعض حكم المتنوعا  
جازت على الكل بمنزلة الثابت واما ثابتهما فلان الاجسام اما مسبوقة واما  
مركبات والافا مسبوقة كما في الارزاق والموحج في كل من اجزائها المتشابهة  
المسبوقة في جزا الاخر وما ذلك الا بالحركة والركبات كما جازت على كل من  
بمسبوقة المتنوعا من ان يكون ثابتهما التي وقع بجزء من هذه ان يتبع بقدر  
بمسبوقة جزاها المتشابهة وذلك في الحركة واعتراض على ما ذكره في بيان  
الامتناع فلو لم يزل المسكون والمسكون فانه لو صح لزم ان يكون الجسم  
في اول وجوده حيزا كما او مسبوقة والارزاق باطل قطعاً لا يتصل كل سببها  
المسبوقة فثبتت كون اخر وما لا نسلم ان الكون في حيزان لم يكن مسبوقا بالكون  
في ذلك الحيز كان حركة وانما يلزم لو كان مسبوقا بالكون في حيز اخر وهذا  
في الارزاق فثبتت ان الازلية ثابتهما في المسبوقة بحسب الازمان واجيب

قالب بطر

انما نال  
في الوجود  
في الطابع  
في الكون